اقول يعني انه لا يدرك بضده اذ لا ضد له لان الضد انما يعقل للشي اذا كان في رتبته
وهو الازل وليس في رتبته غيره وما ليس في رتبته كالممكن لا يكون ضدا للقديم وايضا
يكون مشابها للمخلوقات التي لها ضد والضد على الاصح المشهور هو المعاكس في الصفات
الذاتية مع الاتفاق في الرتبة مثلا يكونان ازليين هذا في الرتبة ويكون اذا حرك احدهما
شيئا طلب الآخر تسكينه وذلك بمقتضى الطبع الذاتي ومقتضى الرتبة ان يكون كل منهما نسبته
الى كل شيء على السواء فيتساوى المقتضيان منهما الى كل شيء فلا يصدر شيء عنهما ولا عن احدهما
للتضاد المذكور فان وقع مقتضى احدهما دون الاخر لم يكن الآخر ضدا لنقص ضديته في الرتبة
او في الطبع الذاتي وقولي فلان ضد الممكن ولم اقل فلان ضد القديم اريد به ان القديم
يستحيل فرض ضده في العقل ومن تصور ضده فانما تصور ضد الممكن لانه انما تصور معه
غيره فليس ذلك بقديم فمهما فرض وقع في الممكن ولذا قلنا اذا القديم لا ضد له قلت ولانه
ان كان قديما لزم تعدد القدماء اقول يعني ان الضد لو فرض وان لم يصح الفرض لزم تعدد
القدماء المتفق على بطلانه على ما هو مقرر في ادلة التوحيد قلت ولا يمكن فرض ذلك في
الازل لان الازل هو الذات البسيط البحت ولا مدخل فيه لان الازل صمد اقول لا يمكن
فرض الضد والكثرة مطلقا سواء كان ضدا او ندا او منافيا في ذلك للازل وذلك لان الازل
هو الذات البحت البسيط الذي لا كثرة فيه بكل اعتبار وما خرج عن تلك الذات البحت
لا مدخل فيه لان من كان فيه مدخل لغيره فهو مؤلف محتاج ولهذا قلت والا فهو امكان
اقول يعني اذا كان شيء بخلاف ما وصفنا بان يكون فيه مدخل لغيره او ليس ببسيط او انه كما
يتوهم نظرت فيما فيه الواجب الحق وغيره وفضل تبع ان يفرض فيه غيره كما هو ظاهر البطلان
قلت وان كان الضد ممكنا لم يصح فرض كون الممكن ضدا للواجب لحدوثه اقول
واذا فرض الضد ممكنا لم يصح كونه ضدا للواجب لتغاير الرتبة كما ذكرنا سابقا لانه اذا فرض الضد
ممكنا كان انما وجد بايجاد الواجب تعالى فكيف يحدث ما هو ضده وما ذلك الا كمثل فرض

ان

ان النار من جهة كونها خالقة احدثت برودة بتاثيرها الحار قلت وانما قلنا ان ضد الممكن ممكن
لان القديم والممتنع لا يصلحان لمطلق الضدية والا لكانا ممكنين اقول لان القديم لا يعرف بالتعدد
والضدية لانهما من صفات الخلق فلا يفرض كون القديم ضدا الا على تحقق الامكان واما الممتنع
فليس شيئا ليفرض كونه ضدا لشيء او كون شيء ضدا له ولهذا قلنا لكانا ممكنين قلت اما الواجب
فلان الضد جهة المقابلة وطرفها وهو ممكن اقول يعني انما امتنع الضد من الواجب لان الضد
ماخوذ في مفهومه جهة ضده فلاجل الالتفات لم يصح ان يكون بسيطا ولذا يقولون ان الضد يحضر
في الذهن عند ذكر ضده والاصل هذا اي انه ماخوذ في مفهومه جهة مقابلة ضده قلت واما
في الممتنع فلان الضد ان لم يكن شيئا لم يكن ضدا وان كان شيئا كان ممكنا اقول ان الممتنع ليس
شيئا لا في الخارج ولا في الذهن ولا في نفس الامر فاذا لم يكن شيئا لم يكن ضدا فان وجد ضد
فهو ممكن فلا يعقل كونه ضدا ومن فرض ذلك فانما فرض ممكنا سماه بهذا الاسم ومجرد التسمية
لا يثبت الشيء ولا يحققه في الواقع ولذا قال تعالى لمن يدعي ان له شريكا قل سموهم ام تنبئونه
بما لا يعلم في الارض ام بظاهر من القول ولو كانت التسمية تثبت الشيء ويجعل ما ليس ثابتا
ثابتا لما قال تعالى ام تنبئونه بما لا يعلم في الارض حين سموا اصنامهم شركاء لانهم لو ثبتوا
بالتسمية لعلمهم وقد اخبر انه لا يعلم ذلك قلت ولهذا لا يصلح العدم لضدية الوجود الا مجازا
لان العدم الممكن وجود في الامكان لا في الاعيان والى هذا اشار الصادق عليه السلم
لمن سال عن اختلاف زرارة وهشام بن الحكم في النفي هل هو مخلوق ام لا فقال زرارة ليس
بشيء وقال هشام النفي شيء فقال ع قل بقول هشام في هذه المسألة اقول ولاجل ان العدم
ليس بشيء لا يصلح لضدية الوجود نعم الوجود الذي هو المعنى البسيط المعبر عنه بالفارسية بهست
يصلح العدم الذي هو عدم الكون لضديته لان هذا العدم شيء ممكن ولو اريد به المفهوم المطلق
صلح مجازا لان العدم الممكن وجود في الامكان لا في الاعيان فيكون من حيث تحقق الشيئية
صلح لمطلق الضدية ومن حيث ان الشيئية مختلفة من حيث الامكان والاعيان كان مجازا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)